



تونس: قرارات الإدانة تمثّل خطوة نحو الاقتراب من العدالة في قضية وفاة فيصل بركات تحت وطأة التعذيب

أدانت محكمة تونسية 21 شخصاً بتهمة تعذيب فيصل بركات حتى الموت قبل أكثر من 25 عاماً إثر القبض عليه في أكتوبر/تشرين الأول 1991 لأنه انتقد حكم زين العابدين بن علي على شاشة التلفزة. وقدم المتهمون، الذين ذُكر أنهم أفراد في قوات الأمن وموظفون رسميون سابقون في الدولة، دعوى استئناف ضد قرارات الإدانة.

وقد تابعت منظمة العفو الدولية عن كُتُب قضية بركات منذ عام 1991، وهي تكرر اليوم دعوتها إلى تقديم جميع الأشخاص الذين تتوفر أدلة مقبولة كافية على مسؤوليتهم عن تعذيب فيصل بركات إلى ساحة العدالة في محاكمات عادلة. وينبغي أن يشمل ذلك جميع المتورطين في تلك الجريمة، بمن فيهم المسؤولون الذين يحتلون مناصب قيادية ممن أصدروا الأوامر بالتعذيب أو أعطوا الإذن به أو ساعدوا على ارتكابه.

وقالت منظمة العفو الدولية إن مطالبة عائلة بركات بتحقيق العدالة منذ زمن طويل تدل على أن ظاهرة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان لا تزال متفشية في تونس حتى يومنا هذا. وإن محاكمة ومعاينة جميع المسؤولين عن تعذيب بركات ووفاته ليس من شأنها أن تحقق لعائلته العدالة التي انتظرتها منذ زمن طويل فحسب، بل تعطي مؤشراً على أن تونس إنما تقطع مع إرث الانتهاكات كذلك.

إن قضية فيصل بركات تعتبر قضية رمزية لكونها تشير إلى تفشي التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة التي كانت بمثابة علامة مميزة لحكم زين العابدين بن علي. كما تشير إلى أي مدى ذهبت السلطات لتغطية جرائم عملاء الدولة. وتأتي تلك الإدانات عقب النتائج التي توصل إليها التحقيق القضائي الرابع في قضية وفات بركات في 8 أكتوبر/تشرين الأول 1991. وكانت السلطات التونسية قد أفسدت أو أوقفت التحقيقات غير مرة لتغطية السبب الحقيقي لوفاته، حيث ادعت أنه لقي حتفه في حادث سير. وفي عام 1992 أفاد الخبير المستقل في الطب الشرعي الدكتور ديريك باوندر، الذي أرسلت إليه منظمة العفو الدولية تقرير تشريح جثة فيصل بركات بغية الحصول على رأي خبير بأن فيصل بركات توفي نتيجة لاعتداء جسدي ممنهج عليه.

في 1 ديسمبر/كانون الأول 2016 أكدت دائرة الاتهام في محكمة الاستئناف في نابل قرارات الإدانة الصادرة

ضد 11 شخصا بتهمة التعذيب، بموجب المادة 101 مكرر من المجلة الجزائية التونسية، وضد 10 أشخاص آخرين بتهمة الاشتراك في التعذيب.

وقد استأنف المتهمون الحكم، كما استأنفته عائلة فيصل بركات وقالت إن بعض الأشخاص المتورطين في وفاته والتغطية على تعذيبه لم يكونوا بين المدانين. ومن المتوقع أن تُصدر محكمة التمييز حكماً في قضية الاستئناف في غضون الأشهر القليلة القادمة.

وفي رسالة بعثت بها الحكومة التونسية إلى منظمة العفو الدولية في ديسمبر/كانون الأول 2016، قالت إن "أجهزة الدولة تتعاون وتتسق فيما بينها لتوفير كافة المعلومات اللازمة للمساعدة في التحقيقات."

وما انفكت "هيئة الحقيقة والكرامة" في تونس، التي أُنشئت بموجب قانون العدالة الانتقالية في ديسمبر/كانون الأول 2013، تعقد جلسات استماع علنية، يدلي فيها ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأفراد عائلاتهم بشهاداتهم. وقد بُثت جلسات الاستماع على شاشة التلفزيون الوطني منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2016. وأدلى جمال بركات، شقيق فيصل بركات، ووالدته بشهادتهما في جلسات الاستماع الأولى. وسلّطت تلك الجلسات الضوء على الانتهاكات التي تفضّلت في الماضي، ووفرت منصة للضحايا وأقربائهم. بيد أن قضية فيصل بركات تُظهر أن عملية العدالة الانتقالية لن تكتمل ما لم تُؤدّ إلى عقد محاكمات جنائية لمرتكبي الجرائم التي اقترفت في العقود الماضية. وتتمتع هيئة الحقيقة والكرامة بصلاحيّة إحالة القضايا إلى دوائر متخصصة في المحاكم الابتدائية، التي أُنشئت بموجب قانون العدالة الانتقالية كذلك، ولكن لم يُعرف ما إذا تمت إحالة أية قضية إلى تلك الدوائر المتخصصة حتى الآن.

خلفية

في 8 أكتوبر/تشرين الأول 1991 قُبض على فيصل بركات، وهو طالب في الخامسة والعشرين من العمر وعضو في الحزب الإسلامي المعارض المحظور المعروف باسم "حركة النهضة"، إثر انتقاده السلطات التونسية في مقابلة تلفزيونية. وقد قضى نحبه في اليوم نفسه. وقُبض على شقيقه جمال قبل أيام من ذلك التاريخ وتعرّض للتعذيب في الحجز بشكل متكرر.

وعملت منظمة العفو الدولية في هذه القضية في مطلع عام 1992 بعد جمع شهادات لشهود قالوا إنهم سمعوا صوت فيصل بركات وهو يصرخ من جراء التعذيب والضرب لساعات في مركز شرطة نابل، وشاهدوه في وقت لاحق وهو ملقى على الأرض في الردهة وفاقد الوعي، بينما كان في وضع يُطلق عليه اسم "الفروج المشوي"، وهو أسلوب تعذيب يتم فيه ربط الضحية بعمود أفقي، ويدها وقدماه مربوطة في وضع متصالب، وقد ظهرت كدمات على وجهه وجروح حول عينيه.

وخُصّص تقرير الطب الشرعي الذي حصلت عليه منظمة العفو الدولية وفحصه خبير الطب الشرعي الدكتور ديريك باوندر إلى نتيجة مفادها أن فيصل بركات توفي نتيجة لإصابات ناجمة عن إيلاج أداة في شرجه

بالقوة، وأن علامات ضرب مبرح ظهرت على قدميه وعجيزته. وتشير الإصابات إلى وجود نمط اعتداء جسدي ممنهج.

وقُدمت القضية إلى لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة التي توصلت في عام 1999 إلى نتيجة مفادها أن تونس انتهكت التزاماتها بإجراء تحقيق عاجل ومحايد في حادثة وفاة فيصل بركات، وأوصت باستخراج رفاتة بحضور خبراء دوليين في الطب الشرعي.

وفي مارس/آذار 2013 تم أخيراً استخراج رفات فيصل بركات بعد مرور 14 عاماً على توصية لجنة مناهضة التعذيب، وبعد سنتين من الإطاحة بزين العابدين بن علي. وقد تمت عملية استخراج الرفات بحضور عائلته وقضاة تونسيين وأطباء شرعيين والخبير في الطب الشرعي الدكتور ديريك باوندر ومندوبين عن منظمة العفو الدولية. وأظهر فحص الرفات مزيداً من أدلة الطب الشرعي على تعرُّض بركات للتعذيب، وتم تضمينها في ملف التحقيق القضائي.